أنباء سورية

شاحنات تعبر الحدود السورية ـ العراقية لأول مرة منذ سنوات

«قسد» تتقدم في الرقة والجيش الحر يصد هجومها في ريف حلب

تحصينات الحشد الشعبي العراقي على الحدود مع سورية (رويترز)

عواصم ـ وكالات: عززت الميليشيات الكردية التي تسيطر على قوات سورية الديموقراطية «قسد» تقدمها في مدينة الرقة، أمس بعد تقارير بثتها وسائل اعلام روسية حول استعادة داعش للمواقع التي سيطر عليها المسلحون الاكراد.

ووصلت قسد لمسافة 1,7 كم من مركز المدينة بعد اسبوع من انطلاق عملية الرقة، فيما سقط العشرات من المدنيين جراء قصف طائرات التحالف ومدفعية قسد للمدينة.

وتقدمت تلك القوات في الجهات الشمالية والشرقية والغربية، وسيطرت على أحياء المشلب والصناعة في الغرب، ومعمل السكر في الشمال وأحياء الرومانية والسباهية في الغرب، وذلك بعد اشتباكات عنيفة مع تنظيم داعش، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 150 من المسلحين الاكراد كما تخللت المعارك عمليات إنزال جوي قامت بها قوات أميركية خاصة.

ونقلت «الاناضول» عن مصادر محلية في الرقة أن 45 مدنيا قتلوا على الأقل في قصف لقوات التحالف بالفوسفور الأبيض وقصف مدفعي لقسد خلال الأيام الماضية.

وأوضحت المصادر ان داعش يتبع استراتيجية عسكرية جديدة للدفاع عن معقله الأساسي في سورية، بحيث تم نشر كميات قليلة من العناصر على الخطوط المواجهة للحد من خسارة عناصره. وأضافت المصادر أن التنظيم يتبع أسلوب حرب الشوارع بالكر والفر على النقاط التي يتقدم فيها الاكراد، ويستخدم الطائرات المسيرة عن بعد التي تحمل مواد متفجرة وترميها على العناصر المتقدمة، إلى جانب استخدام المفخخات وتلغيم المنازل القريبة أيضا من خطوط المواجهة.

وتقدر المصادر عدد عناصر التنظيم في مدينة الرقة بـ 1000 عنصر منتشرين في المدينة ومحطيها، قاموا بإخلاء جميع المقرات الرئيسية وسيطروا على مقرات جديدة في الأماكن المكتظة بالمدنيين.

ويقوم مقاتلو التنظيم بتقسيم أنفسهم الى مجموعات صغيرة مؤلفة من 7 الى 15 عنصرا بقيادة أمير عسكري واحد موزعة على اطراف المدينة. وأكدت المصادر أن أغلب قيادات التنظيم الفعلية التي كانت متواجدة في مدينة الرقة انسحبت لمحافظة دير الزور والبادية شرقي البلاد، وجلهم من الأجانب.

من جهتها، قالت المتحدثة باسم المسلحين الاكراد جيهان الشيخ احمد لوكالة فرانس برس «تدور اشتباكات عنيفة مع داعش الذي يلجأ بشكل كبير الى الالغام والقناصة ويرسل بين الحين والآخر السيارات المفخخة».

وتعد احياء وسط المدينة الاكثر كثافة سكانية، ما يعقد العمليات العسكرية لاسيما وأن تنظيم داعش يعمد الى استخدام المدنيين كـ «دروع بشرية»، بحسب شهادات اشخاص فروا من مناطق سيطرته.

واوضح ابو محمد، من حملة «الرقة تذبح بصمت» التي تنشط سرا داخل المدينة وتوثق انتهاكات التنظيم، ان «أغلبية سكان الاحياء الواقعة عند اطراف المدينة فروا منها، بعضهم غادر الرقة تماما وبعضهم الآخر نزح الى احياء وسط المدينة حيث يقيمون في مدارس خالية او في منازل اقرباء لهم».

ويضيف «يجدر مراعاة الكثافة السكانية في وسط المدينة حفاظا على ارواح المدنيين».

من جهة أخرى، أفادت قناة (روسيا اليوم) الإخبارية ببدء عبور الشاحنات إلى الداخل العراقي، لأول مرة منذ سنوات، وذلك بعد فتح الطريق على الحدود السورية العراقية وإزالة الساتر الترابي على الحدود العراقية.

وكان مصدر عسكري سوري قد صرح ـ في وقت سابق ـ بأن جيش النظام والميليشيات الموالية له تمكنت من الوصول إلى الحدود العراقية، حيث يجري العمل على إزالة كل الألغام والمفخخات التي خلفها عناصر تنظيم «داعش» في الصحراء تمهيدا لفتح حركة العبور بشكل كامل بين العراق وسورية.

الى ذلك، قال قيادي في الجيش السوري الحر إن فصائله المتمركزة في «دارة عزة» بريف حلب أجبرت المقاتلين الأكراد في المنطقة على التراجع، فجر أمس الثلاثاء، بعد تقدمهم في ثلاث نقاط، على محور «قلعة سمعان».

وأشار القيادي في تصريح نقلته «زمان الوصل» إلى أن الميلشيات الكردية، تقدمت على محور «قلعة سمعان» بالتزامن مع وقت الإفطار أمس الأول، وسيطرت على ثلاث نقاط رباط، قبل أن تتمكن المقاومة السورية من صد الهجوم، وإجبار مقاتلي الميلشيات على التراجع».

ووفق القيادي فإن الميلشيات الكردية خسرت أعدادا كبيرة من مقاتليها في الهجوم على نقاط المقاومة في «قلعة سمعان»، حال الظلام دون التمكن من إحصاء حجم الخسائر في صفوفها.

وبحسب القيادي في الجيش الحر، الذي تحفظ على ذكر اسمه، فإن الميلشيات الكردية في منطقة «عفرين» تحاول التقدم بين الفينة والأخرى، على محور «دارة عزة» ، من أجل السيطرة على نقاط متقدمة في مناطق الثوار، للانتقال من حالة الدفاع إلى الهجوم.

ونقلت الاناضول عن المتحدث باسم حركة «أحرار الشام»، عمر خطاب تأكيده ان المسلحين الاكراد شنوا هجوما للتقدم إلى بلدة «دارة عزة»، غرب مدينة حلب، حيث استمرت الاشتباكات أكثر من ساعتين.

وشدد «خطاب» على نجاح مجموعات الجيش الحر في صد الهجوم، على الرغم من استخدام الاكراد أسلحة ثقيلة. كما هاجم عناصر «قسد» بقذائف الهاون بلدة «مارع» شمال حلب وقريتي «كفر كلبين» و«حوار النهر»، وذلك في وقت واحد بحسب الاناضول.

3 قضاة فرنسيين يحققون في تعامل شركة أسمنت لافارج مع «داعش» في سورية

باريس ـ أ.ف.ب: كلف ثلاثة قضاة فرنسيين بالتحقيق في قضية شركة الاسمنت السويسرية لافارج-هولسيم المتهمة بأنها مولت بشكل غير مباشر تنظيم داعش في سورية، كما أعلن مصدر في نيابة باريس أمس.

وبعد التحقيق الاولي الذي فتح في اكتوبر، قرر القضاء الفرنسي في التاسع من يونيو مواصلة تحقيقاته التي عهد بها الى اثنين من قضاة التحقيق وقاض ثالث من مكافحة الارهاب.

وأوضحت النيابة ان هذا التحقيق القضائي يشمل خصوصا تهمتي «تمويل منظمة ارهابية» و«تعريض حياة آخرين للخطر».

ويفترض ان يسمح التحقيق الذي كشفته اذاعة «فرانس انتر» بتحديد العلاقات التي قد تكون مجموعة الاسمنت أقامتها مع عدد من المجموعات بما فيها تنظيم داعش، لضمان استمرار عمل مصنعها في جلابية الواقعة على بعد 150 كلم شمال شرقي حلب.

واستولى التنظيم على الموقع في سبتمبر 2014 في نهاية المطاف.

وقدمت شكاوى عدة ضد الشركة واحدة منها من وزارة الاقتصاد الفرنسية ولكن ايضا من منظمات غير حكومية مثل «شيربا» التي استندت الى شهادات موظفين سابقين في المصنع.

وأفاد تحقيق نشرته صحيفة «لوموند» في يونيو 2016 بأن لافارج كلفت وسيطا للحصول من تنظيم داعش على إذن مرور لموظفيها عند حواجز التنظيم المتطرف.

كما أشار التحقيق الى تصريح للعبور عليه ختم التنظيم لتمكين شاحنات من تزويد المصنع اضافة الى تدخلات ومفاوضات لبيع نفط داعش للشركة.

واعترفت لافارج التي قامت بعملية اندماج مع المجموعة السويسرية هولسيم في 2015، مطلع مارس بانها مولت «بطريقة غير مباشرة» في 2013 و2014 مجموعات مسلحة في سورية لضمان استمرار العمل في مصنعها.

وقالت المجموعة انه بين «التهديدات لأمن موظفيها» و«الاضطرابات في الإمدادات اللازمة لتشغيل المصنع وتوزيع المنتجات»، حاول فرع لافارج المحلي إرضاء مختلف «الفصائل المسلحة» التي كانت تسيطر او تحاول السيطرة على المناطق المحيطة بالمصنع.

وأعلن رئيس المجموعة الفرنسية السويسرية اريك اولسن في ابريل انه سيغادر منصبه في 15 يوليو، لمحاولة تسوية المشكلة المتعلقة بالنزاع في سورية.

225 ألف طن من القمح الروسي ضمن صفقة تجارية مع النظام

عواصم ـ وكالات: تلقى النظام السوري 225 ألف طن من القمح الروسي ضمن صفقة لشراء 1,2 مليون طن من القمح جرى إبرامها في فبراير من خلال المؤسسة العامة للحبوب في سورية.

ونقلت «رويترز» عن مصدر حكومي قوله «إلى الآن وصل 225 ألف طن في المجمل، وهذا عبر صفقات مع ست شركات تجارة محلية، وجميع القمح روسي».

وكانت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب (حبوب) قد وقعت عقودا مع تجار محليين في فبراير بخصوص توريد 1,2 مليون طن من القمح الروسي في ثاني محاولة للبلاد لإبرام صفقة حبوب ضخمة منذ أكتوبر.

وتستورد مؤسسة حبوب القمح لاستخدامه في برنامج الخبز السوري المدعم الذي يحصل عليه السوريون.

وأبرمت «حبوب» في أكتوبر صفقة لشراء مليون طن من القمح من روسيا الحليفة والداعم الاكبر للنظام، لإطعام سكان المناطق الخاضعة لسيطرته والحيلولة دون حدوث نقص في الخبز بعد هبوط حاد في إنتاج البلاد من القمح الموسم الماضي.

ولم يتم حتى الآن تنفيذ اتفاق أكتوبر الذي جرى التوصل إليه مع شركة صغيرة مغمورة تسمى زيرنومير.

وقال المصدر «الصفقة ما زالت معلقة إذ إن هناك بعض العقبات. لا نعرف ما إذا كان سيتم تنفيذها أم لا».

وبدأ النظام أيضا موسم شراء القمح المحلي منذ فترة وجيزة. واشترى حتى الآن نحو 32 ألف طن من القمح لكن الموسم سيستمر حتى أغسطس.

وقالت الحكومة السورية إنها تتوقع أن تنتج البلاد 2,17 مليون طن من القمح المحلي في موسم 2017.

ويشير الرقم إلى زيادة بنحو مليون طن مقارنة مع 2016.

وهبط إنتاج سورية من القمح بنحو النصف إلى 1,3 مليون طن العام الماضي ليسجل أدنى مستوياته في 27 عاما مع تضرر قطاع الزراعة وقدرة البلاد على توفير حاجاتها من الغذاء ذاتيا جراء القتال وضعف الأمطار.

أنباء لبنانية

اجتماع بيت الوسط حسم الجدل.. والنقاش الوحيد المستمر حول التمديد التقني لسنة أو ستة أشهر!

طبخة قانون الانتخابات نضجت واليوم الإعلان

رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري يلقي كلمة خلال مأدبة إفطار اقامها على شرف الهيئات الثقافية والجمعيات الكشفية والأندية الرياضية في السرايا

بيروت ـ عمر حبنجر

وأخيرا قاربت طبخة قانون الانتخابات من النضوج، وفي معلومات «الأنباء» ان رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل صرف النظر عن مطلب نقل نائب طرابلس الماروني الى البترون مع ترك نواب الاغتراب الستة الى البرلمان اللاحق، واتفق على ان يكون الصوت التفضيلي على القضاء وليس على الدائرة، وهو ما يطالب به باسيل، ويقع ايضا في مصلحة الرئيس فؤاد السنيورة في دائرة صيدا ـ جزين، ووليد جنبلاط في دائرة الشوف ـ عاليه، وسليمان فرنجية في دائرة زغرتا والاقضية المسيحية المجاورة.

وفي معلومات «الأنباء» ايضا ان هذه التفاهمات افضت الى صرف النظر عن موضوع التصويت في مجلس الوزراء، وبقيت مسألة وحيدة عالقة هي فترة التمديد التقني الواجبة لتوضيح القانون الجديد للناس، فالرئيس سعد الحريري يريدها لسنة كاملة، بينما لا يرى الرئيس ميشال عون موجبا لتخطي الستة اشهر، في حين يعتبر حزب الله الثلاثة اشهر كافية، لكن المعطيات المتوافرة لـ «الأنباء» تسمح بالاعتقاد بأن الكل سيوافقون على المدة التي يريدها الحريري على امل اعطائه الفرصة الكافية لتحسين اوضاعه الشعبية والانتخابية.

في غضون ذلك، تحولت الاتصالات السياسية الى موضوع التحالفات الانتخابية وما بدا ظاهرا حتى الآن تحالف حزب الله وحركة امل مع التيار الوطني الحر وتيار المستقبل من دون القوات اللبنانية حيث يكون حزب الله، مقابل تحالف القوات مع التيار الحر في بعض المناطق، والقوات مع التيار الحر مع الحزب التقدمي الاشتراكي في مناطق اخرى كالشوف وعاليه، والمستقبل والحزب التقدمي في مناطق النفوذ الانتخابي المشترك.

واستنادا الى هذه المعطيات، يفترض ان يصادق مجلس الوزراء على قانون الانتخابات اليوم الاربعاء الا اذا طرأ طارئ من خارج الحسبان.

وقبل هذه الانفراجة، كانت صورة الوضع الانتخابي مشوشة تماما، فالرئيس نبيه بري رفض التدخل لمعالجة الامور، وبرر رفض الرئيس عون التدخل ايضا، وقال امام زواره ان المسألة عند رئيس الحكومة سعد الحريري وعليه ان يفعل شيئا، بري قال: ملف الانتخابات مهم، لكن الملف الامني وظاهرة الفلتان والفوضى والاعتداءات التي يتعرض لها المواطنون اهم.

الحريري من جهته اكد انه «سيكون هناك قانون انتخابات، اما بالنسبة لي فإن قانون الستين صفحة طويت، وان اعتقد احدهم في عقله الباطني اني اريد الستين، فأنا اقول له انا سعد رفيق الحريري لا اترشح الى الانتخابات على قانون الستين، ولا حتى تيار المستقبل».

بدوره، اعتبر نائب رئيس القوات اللبنانية جورج عدوان ان اليوم الاربعاء هو يوم بداية الحل لا بداية الازمة.

وكان رئيس الحكومة الاسبق نجيب ميقاتي رفض بعد لقائه الرئيس نبيه بري نقل المقعد الماروني من طرابلس الى البترون او سواها، وقال: ان طرابلس هي مدينة العيش المشترك وكفانا تقوقع وكفا شد الحبل كل الى ناحيته.

وكانت خلاصة المواقف حتى صباح امس ان التيار الوطني الحر يرفض التمديد التقني لمجلس النواب الى سنة، ويطالب بانتخابات في اكتوبر، يؤيده في ذلك الرئيس ميشال عون، بينما يقبل به حزب الله وحركة امل.

والتيار الحر يريد تمثيل المغتربين من حصة عدد النواب الحاليين، وهذا ما يرفضه الرئيس بري الا بزيادة نوابهم الستة الى الـ 128 نائبا الحاليين.

والتيار يريد التصويت على النقاط الخلافية في القانون خلال عرضه على مجلس الوزراء، عملا باقتراح نائب رئيس القوات جورج عدوان وموافقة تيار المستقبل، لكن امل وحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي يرفضان الى درجة الانسحاب من الجلسة، وترفض امل وحزب الله طلب الوزير جبران باسيل اعتماد التفضيلي على اساس اعتماد القيد الطائفي.

والقانون المطروح نظريا يتألف من 171 مادة وملحق من صفحة واحدة يتضمن جداول التوزيع والحقائب.

آخر المحاولات كانت في الاجتماع الذي عقد ليل الاثنين في بيت الوسط برئاسة الرئيس سعد الحريري وحضور كل من الوزير علي حسن خليل والوزير جبران باسيل والحاج حسين خليل والنائب جورج عدوان ونادر الحريري، وفي هذا الاجتماع سقطت كل مبررات المماطلة والتسويف، وفي اجتماع حماسي عقد في السراي عصرا وضعت النقاط على الحروف.

تحول القوى السياسية نحو تنظيم تحالفاتها الانتخابية

63 حكم إعدام تنتظر التنفيذ

بيروت: أعلن القاضي حاتم ماضي المدعي العام التمييزي السابق وعضو المحكمة الدولية أنه مع العودة الى تطبيق احكام الاعدام في لبنان لغاية ردع التفلت الامني الراهن.

وفي حديث للمؤسسة اللبنانية للارسال، قال ماضي أنه سبق ان اصدر احكاما بالاعدام.

وأشار الى تنفيذ 52 حكم اعدام في لبنان منذ الاستقلال حتى العام 2004، بينها 19 حكما في عهد الرئيس بشارة الخوري، وان هناك 63 حكما بالاعدام تنتظر التنفيذ الذي هو مسؤولية السلطات التنفيذية.

واشار الى صدور 3 قوانين عفو عام منذ الاستقلال، الاول عام 1949 والثاني عام 1958 والاخير بعد انتهاء الحرب اللبنانية عام 1991، وهذه الاحكام كانت تقضي بخفض عقوبة الاعدام الى المؤبد او السجن 20 عاما.

قانون مكافحة تمويل حزب الله ـ II

يرى تقرير بحثي صدر حديثا في واشنطن أن «قانون مكافحة تمويل حزب الله دوليا» الذي أصدرته الولايات المتحدة عام 2015 قد أثقل كاهل الحزب، «إذ عقد نفاذه إلى القطاع المالي وفاقم الوضع الاقتصادي الصعب في المناطق ذات الغالبية الشيعية والخاضعة الى سيطرته في لبنان». ويشير الى أن حزب الله وحركة «أمل» قلقان من أن يؤدي القانون الأميركي الجديد، الذي يحمل اسم «قانون مكافحة تمويل حزب الله دوليا ـ II» إلى زيادة الأمور سوءا. وتعود، هذه المخاوف جزئيا إلى أنه قد يردع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويضيف التقرير: «لا يزال المسار الذي ستتبعه السياسة الأميركية في عهد الرئيس ترامب غير واضح المعالم. ومن شأن مشروع ميزانية وزارة الخارجية لسنة 2018 الذي قدمته أخيرا إدارة الرئيس الأميركي أن يمسح تمويلا للجيش اللبناني وأن يخفض بشكل كبير المساعدات المقدمة للاجئين السوريين في لبنان. ومع ذلك، ثمة خطوات أخرى بإمكان الإدارة الأميركية اتخاذها لتعزيز مصالح الولايات المتحدة في تلك البلاد. ومن شأن فرض المزيد من العقوبات التي تستهدف المصالح الاقتصادية لحزب الله في لبنان والخارج أن تفرض ضغوطا أكبر على الحزب. كما أن زيادة تكاليف مشاركته في سورية من شأنها أن تزيد من صعوبات الحزب مع ناخبيه.